



نازحون فلسطينيون من خان يونس إلى رفح (نقلًا عن "N12")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

- تسفي برئيل: وحدة الساحات انتقلت من المجال العسكري إلى المجال الدبلوماسي 2
رون بن يشاي: خطتان لإنهاء الحرب في الربيع المقبل: خطة نتنياهو في مقابل خطة
غانتس وأيزنكوت 5
بن درور يميني: إنهم يقومون بتقوية السنوار 9
يوئيل غوجانسكي: أن الأوان لإطلاق مبادرة عربية جديدة 12

أخبار وتصريحات

- هرتسي هليفي: في هذه الأيام الصعبة التي نستعد لاستمرار القتال طويلاً يجب على
الجميع أداء الخدمة العسكرية 17
بالتزامن مع مباحثات القاهرة، الجيش الإسرائيلي ينشر شريط فيديو يوثق وجود
السنوار وعائلته في أحد الأنفاق قبل أكثر من 4 أشهر 19
وكالة "موديز" تخفّض التدرّج الائتماني لأكثر من 5 بنوك إسرائيلية 20
الولايات المتحدة تراجع تقارير تفيد بأن إسرائيل ألحقت أذى بالسكان المدنيين
في حربها في قطاع غزة 21

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

وحدة الساحات انتقلت من المجال العسكري إلى المجال الدبلوماسي

- مرّ أقل من أسبوع على تقديم فرنسا اقتراح وقف إطلاق النار على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. تقرير رويترز بشأن الاقتراح، منح حسن نصر الله فرصة لكي ينشر رده "الرسمي"، فقال في خطاب ألقاه بمناسبة "يوم الجريح"، الذي يُقام سنوياً: "إن وقف إطلاق النار على حدود فلسطين المحتلة مرتبط بوقف النار في غزة".
- حكومتا إسرائيل ولبنان اللتان قدّم لهما الاقتراح لم تنشرا ردهما الرسمي. ومن الواضح من كلام نصر الله أن أي خطة سياسية لإنهاء المواجهات بين إسرائيل وحزب الله، والسعي (الفرنسي والأميركي) للفصل بين الساحتين وتحريك عملية منفصلة خاصة بلبنان، أمور كلها مرتبطة بنتائج النقاشات التي تجري في القاهرة بين رؤساء الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية والمصرية والأميركية، وبمشاركة رئيس الحكومة القطري.
- في غضون ذلك، بعد 3 أيام على اجتماع الأمين العام لحزب الله ووزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، الذي وصل خصيصاً إلى بيروت، والتقى ممثلي فصائل المقاومة الفلسطينية، فإن التوجهات الإيرانية، التي لم تُذكر علناً، هي الامتناع من توسيع نطاق المواجهة، أي إن "معادلة الردع المتبادل" هي التي ستواصل رسم حدود المواجهة وحجمها، على الأقل في الجانب اللبناني. نصر الله أوضح قواعد المواجهة: "إذا نفذ العدو أي عملية، فسنعود إلى العمل وفق المعادلة التي كانت قائمة سابقاً. هدف المقاومة هو ردع العدو، وردودنا ستكون مناسبة". وبحسب

كلامه، فإن الردع كان فعالاً: "منذ سنة 2006، وحتى نشوب الأحداث الأخيرة، ونحن نعيش بأمان وهدوء، واعتمد دفاعنا على توازن الردع". هذا الستاتيكي هو الذي يطمح نصر الله إلى العودة إليه، من دون أن يضطر إلى سحب قواته إلى ما وراء نهر الليطاني، كما تطلب إسرائيل. "العدو ليس في موقع يفرض الشروط على لبنان"، بحسب قوله. وطلب من الحكومة اللبنانية "وضع شروط جديدة للقرار 1701، وعدم تطبيقه حرفياً".

- هذه صيغة جديدة لموقف قديم للحزب، وهي تتعارض مع البند الموجود في القرار بشأن نزع سلاح حزب الله، لكن على ما يبدو، هذا الطلب غير ضروري. فالحكومة اللبنانية ليست وحدها التي لم تعد تتحدث عن نزع سلاح حزب الله، بل اللجنة الخماسية أيضاً، التي تضم السعودية وقطر ومصر وفرنسا والولايات المتحدة، والتي تتحدث فقط عن سحب قوات الحزب ونشر الجيش اللبناني على طول الحدود.

- تشمل مبادئ الاقتراح الفرنسي 3 مراحل. تجري خلالها مفاوضات سريعة خلال 10 أيام من أجل بلورة اتفاق أولي بشأن انسحاب قوات حزب الله، وتفكيك المواقع التي أقامها الحزب بالقرب من الحدود، ونشر نحو 15 ألف عنصر من الجيش اللبناني على طول الحدود. ولاحقاً، تبدأ المفاوضات بشأن ترسيم الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان. لكن هذا الاقتراح رفضه نصر الله، حين قال إن "كل الوفود الأجنبية التي تأتي إلى لبنان مع أفكار ومقترحات، هدفها شيء واحد، الدفاع عن أمن العدو... وفي كل أوراقهم، غزاة غير موجودة".

- ليس من الواضح إلى أي حد يمثل الاقتراح الفرنسي مواقف مجموعة "الدول الخمس" كلها، التي لم تردّ عليه حتى الآن. توجد توترات داخلية بين فرنسا، التي تعتبر نفسها وصية على لبنان، لكنها لا تملك أدوات تأثير في إسرائيل، وبين الولايات المتحدة القادرة على التدخل في تصرفات إسرائيل؛ وهناك توتر بين السعودية، التي تملك مفتاح ترميم لبنان، والتي تعمل بالتنسيق مع إيران، وبين واشنطن، التي تسعى للدفع قدماً بالمطالب الإسرائيلية، لكنها أيضاً تريد كبح توسّع الجبهة. وهذه التوترات تعيق بلورة موقف متفق عليه.

• يضاف إلى ذلك المعركة السياسية الداخلية في لبنان بشأن انتخاب رئيس للجمهورية وتأليف حكومة دائمة. يتطلع نصر الله إلى استغلال الحرب ومحادثات وقف إطلاق النار كأداة ضغط من أجل انتخاب سليمان فرنجية، مرشحه لرئاسة الجمهورية، والذي من صلاحياته اختيار رئيس الحكومة.

• الربط بين التطورات في غزة وبين الجبهة في لبنان، كما أراد نصر الله، ينقل الآن موضوع "وحدة الساحات" من الساحة العسكرية إلى الساحة الدبلوماسية. نظرياً، الأمين العام لحزب الله يضع بين يدي "حماس" وإسرائيل صلاحية أن يقررا مكانه متى يحدث وقف إطلاق النار، لكن الطلب اللبناني يذهب إلى ما هو أبعد من وقف متبادل لإطلاق النار، وليس هناك ما يضمن أنه إذا جرى التوصل إلى وقف إطلاق نار في غزة في إطار صفقة تحرير المخطوفين، سيوافق نصر الله على طلب سحب قواته بعيداً عن الحدود اللبنانية - الإسرائيلية.

• فرضية العمل الأميركية، حسبما عرضها الموفد الخاص عاموس هوكشتاين خلال زيارته السابقة، هي أن الاتفاق بشأن ترسيم الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان والاعتراف نهائياً بخط الحدود كحدود دولية، يحرمان حزب الله الأساس الرسمي لتبرير استمرار قتاله ضد إسرائيل، وهو تحرير الأراضي اللبنانية "المحتلة". في المقابل، هذا سيسمح للحكومة اللبنانية الطلب من الجيش اللبناني نشر قواته على طول الحدود، من أجل فرض السيادة اللبنانية على كامل أراضيها، والمطالبة بسحب قوات حزب الله.

• لكن فرضية العمل هذه تتضمن شحنة ناسفة غير محلولة، أشار إليها هوكشتاين نفسه في كانون الثاني/يناير، حين أوضح أن خطة عمله لا تشمل حلاً لمزارع شبعا، بل فقط قضية "الخط الأزرق" (خط الحدود الذي جرى الاتفاق بشأنه بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في سنة 2000، والذي لا يعترف به لبنان كحدود دولية). تُعتبر مزارع شبعا جزءاً من الأراضي السورية، على الرغم من ادعاء لبنان أنها تعود له، وأي تسوية بشأن مستقبل هذه المنطقة مرتبطة بمفاوضات مع سورية، التي لا تنوي

التنازل عن ملكيتها لهذه الأراضي. وما دام لم يتم التوصل إلى حل لمسألة مزارع شبعا، فإن حزب الله يستطيع الاستمرار في التمسك بهذه الذريعة من أجل مواصلة معركته ضد إسرائيل، وحتى إفسال اتفاق ترسيم الحدود.

● حتى لو تحولت فرضية العمل الأميركية إلى خطة عمل تحظى بموافقة الحكومة اللبنانية وحزب الله، وتبنى حزب الله اتفاقاً طويلاً لوقف إطلاق النار مع "حماس"، فإنه من غير الواضح كيف ستكون سياسة إسرائيل حيال لبنان. إن إبعاد المستوطنات الإسرائيلية عن مدى نيران صواريخ حزب الله المضادة للدروع لا يزيل تهديد عشرات الآلاف من الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى التي لدى حزب الله. معادلة الردع المتبادل بين إسرائيل وحزب الله، والتي خرقت ودحضت في أيام الحرب، هي التي ستواصل التحكم في الواقع على طول الحدود.

رون بن يشاي - محلل عسكري

"يديعوت أحرونوت"، 2024/2/13

خطتان لإنهاء الحرب في الربيع المقبل:

خطة نتنياهو في مقابل خطة غانتس وأيزنكوت

- وصلت حرب "السيوف الحديدية" في هذه الأيام في كل الساحات إلى منعطف حاسم، يفرض على صنّاع القرار في إسرائيل بلورة خطة استراتيجية لإنهائها. وبين أعضاء الكابينيت المصغر، هناك خطتان بدأتا بالتبلور، ويمكنهما تحقيق أهداف القتال، في معظمها، أو كلها، خلال جدول زمني يكون مقبولاً من الإسرائيليين والأميركيين وحلفائهم. الخطة الأولى هي خطة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وموفده الوزير رون ديرمر، والثانية هي خطة الوزيرين بني غانتس وغادي أيزنكوت.
- ليس هناك فروق كبيرة بين الخطتين، باستثناء الجدول الزمني، وحقيقة أن غانتس وأيزنكوت مستعدان للكشف عن خطتهما ومناقشتها في الكابينيت، بينما يتخوف نتنياهو من ردات فعل شركائه في الائتلاف على

بنود معينة في خطته، ولذلك، هو غير مستعد لمناقشة ذلك، حتى في الكابينيت المصغر. بينما يُجري مفاوضات بشأن خطته، سراً، مع كبار المسؤولين في إدارة بايدن، من خلال ديرمر.

- الخطة الاستراتيجية التي يقترحها غانتس وأيزنكوت، من المفترض أن تحقق نصراً على مراحل، بينها هدنة طويلة الأمد من أجل صفقة المخطوفين. وهي تعطي الأولوية لتحرير الرهائن، لكنها لا تتخلى عن تفكيك قدرات "حماس" العسكرية والسلطوية، وعن تحقيق الأمن لسكان الجليل. لذا، هما يرفضان، بوضوح، المطالبة بالالتزام بوقف شامل للحرب، ولا يقبلان صفقة بأي ثمن.
- هناك هدف آخر للخطة، هو المحافظة على الشرعية والمساعدة العسكرية والسياسية من الإدارة الأميركية وتعزيزها... الإعلان الإسرائيلي بشأن هدنة طويلة الأمد للقتال من أجل تنفيذ صفقة المخطوفين، سيخفف كثيراً من الضغط الداخلي والخارجي على بايدن. وفي إمكان الرئيس الأميركي الادعاء أنه حقق وقفاً لإطلاق النار، ولو بصورة مؤقتة، ويمكن أن يستمر حتى حزيران/يونيو (أي قبل 5 أشهر من الانتخابات الرئاسية).

...

- ومن أجل تطبيق الخطة الاستراتيجية لغانتس وأيزنكوت، يتعين على إسرائيل القيام بالخطوات التالية:
- 1- إبداء مرونة قصوى في المفاوضات المكثفة بشأن تفاصيل ومراحل صفقة تحرير المخطوفين، بحيث تُنفَّذ وفق مخطط باريس الذي توصل إليه الوسطاء مع إسرائيل. يعترف غانتس وأيزنكوت بأهمية الدخول العسكري إلى رفح، لكن بالنسبة إليهما، يمكن أن يجري هذا بعد الهدنة وتحرير المخطوفين.
 - 2- إدخال مساعدات مدنية إلى القطاع مباشرة من إسرائيل بواسطة المنظمات الدولية، باستثناء الأونروا.
 - 3- البدء بخطوات لإقامة سلطة مدنية في القطاع حتى لو لم يُطرد السنوار وقادة "حماس" منها، ومع العلم بأنهم موجودون في رفح مع المخطوفين الذين يستخدمونهم كدروع بشرية.

4- أن تستكمل إسرائيل مفاوضاتها مع مصر لمنع تسلل اللاجئين من غزة إلى أراضي سيناء، عندما يدخل الجيش الإسرائيلي براً إلى رفح، ومنع تهريب السلاح من تحت محور فيلاديلفي بواسطة عائق فوق الأرض وآخر تحت الأرض.

• كما يقترح غانتس وأيزنكوت البدء بتنفيذ الخطة السياسية الأميركية لليوم التالي:

1- تطبيع العلاقات مع السعودية، بعد تقديم تعهدات إسرائيلية غامضة بشأن الدخول في حوار سياسي...

2- ضمن إطار التطبيع مع السعودية، يوقع اتفاق بشأن تمويل إعادة إعمار غزة.

3- الاستمرار في إقامة منطقة أمنية عازلة في القطاع، عرضها 1000-1200 متر، تكون خاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية، مع وجود دائم، أو متحرك.

4- إجراء مفاوضات دبلوماسية في الشمال تبعد حزب الله مسافة 8-10 كلم عن الحدود.

5- تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق العمل والدفاع عن أمنها وأمن مواطنيها من خلال نشاطات استخباراتية وعملانية وعمليات إحباط، يقوم بها الجيش والشاباك في داخل القطاع في أي وقت.

نتنياهو يراهن على الحسم العسكري

• يأمل نتنياهو وغالانت بتحقيق الحسم العسكري المطلق على "حماس"، والقضاء على السنوار وقيادة الحركة في غزة، أو تحييدهما، من خلال السيطرة على رفح، قبل شهر رمضان، أو خلاله. وهما يعتقدان أن الدخول إلى رفح، إذا لم يؤد فوراً إلى القضاء على السنوار، فسيجعل قيادة "حماس" أكثر ليونة، ويسمح بصفقة "معقولة" لتحرير المخطوفين. كما سيسمح باتخاذ القرارات بشأن اليوم التالي من موقع قوة، وكذلك بشأن محور فيلاديلفي والجبته الشمالية.

• بكلمات بسيطة: نتنياهو يراهن على الحسم العسكري من أجل تحقيق

أهداف الحرب، من دون أن يضطر إلى التنازل والتصادم مع شركائه في الائتلاف بشأن ثمن تحرير المخطوفين. لذلك، هو يحثّ رئيس الأركان على الانتهاء من تفكيك "حماس" في خان يونس، والبدء بالسيطرة على رفح. لكن رئيس الأركان بحاجة إلى وقت لاستكمال العمل في خان يونس، وإلى بضعة أسابيع من أجل خطة لإجلاء أكثر من مليون نازح من هناك، بالإضافة إلى الحاجة إلى الاتفاق مع مصر.

● لذلك، يحاول نتنياهو المماطلة بقدر الممكن. وهو يتخوف من ردة فعل شركائه على المطالب التي قدمتها الإدارة الأميركية (صفقة إقليمية، في مقابلها، تحصل إسرائيل على التطبيع مع السعودية، وهو ما يسمح لواشنطن بإقامة جبهة إقليمية تقف ضد المحور الشيعي بزعامة إيران). لكن المطالبة السعودية بإعلان إسرائيل استعدادها للموافقة على إجراء مفاوضات بشأن إقامة دولة فلسطينية، لا يمكن أن يقبلها إيتمار بن غفير وسموتريتش. لذلك، لا يعرض نتنياهو خطته على الكابينيت، ولا على الجمهور.

● هو سينتظر الربيع المقبل حين تكون صفقة المخطوفين في ذروتها. قبل هذا الموعد، من المفترض أن تنتهي المرحلة الثالثة من القتال الكثيف في غزة والانتقال إلى المرحلة الرابعة - سيطرة أمنية على القطاع من داخل الأراضي الإسرائيلية، ومن داخل "المنطقة الآمنة"، وهو ما يشكل انتهاء الحرب في الجنوب، عملياً.

● وبحسب هذا التوقع المشترك لكل من نتنياهو وواشنطن، في ذلك الوقت، سيكون الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين حقق تقدماً مهماً في التسوية الدبلوماسية التي ستبعد حزب الله عن الحدود، وتمنع حرباً محدودة في لبنان. هذه هي خطة إسرائيل لإنهاء حرب "السيوف الحديدية".

إنهم يقومون بتقوية السنوار

- ما من شيء مؤلم كقضية الرهائن. لا حاجة إلى الموافقة على كل كلمة تخرج من فم عائلات الرهائن لفهم الألم المرعب والكبير. معاناتهم مضاعفة. معاناة الرهائن الذين تركتهم الدولة بسبب إخفاقها التاريخي، ومعاناة عائلاتهم. ولا يوجد ما يضاهي فرحة التحرير، بعد العملية المذهلة التي حرر فيها فرناندو مرماني ولويس هار. فرحة منقوصة، وفيها حزن على الجنديين من وحدة "ماغلان"، عدي إلدور وألون كلاينمن، اللذين قُتلا قبل ذلك في عملية عسكرية، وهو ما يذكرنا بالثمن الذي لا ينتهي لهذه الحرب التي لا تنتهي. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك تخوفاً من أننا نسير في المسار الخاطيء، لأن المعركة القومية من أجل تحرير الرهائن تتحول إلى معركة سياسية تؤدي إلى انقسامات.
- النيران موجهة إلى بنيامين نتنياهو وحده. وهذا هو الخطأ الأكبر. هناك أكثر من ألف انتقاد صحيح لإدارته قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وبعد أن تلقت إسرائيل الضربة في أعقاب هذا الإخفاق. إلا إن الانتقادات لا يجب أن تعمينا. هل هو فعلاً من يُفشل صفقة التبادل؟ هل يعارض تحريرهم؟ فالحديث لا يدور فقط حول مصلحة قومية عليا، بل حول مصلحته السياسية. فإسرائيل قالت نعم لاقتراح باريس، والسنوار أعلن الرفض. لا يوجد قائد سياسي واحد، بدءاً من يائير لبيد ونفتالي بينت، وصولاً إلى بني غانتس وغادي أيزنكوت - لديه جاهزية لصفقة تكون صفقة خنوع، على أساس مطالب "حماس". ولكن، نتنياهو.
- نحن نعلم بأنه ليس فقط وسائل الإعلام العربية تتابع المعركة من أجل تحرير الرهائن عن قُرب، بل "حماس" أيضاً تتابع. الآن، يجب أن نسأل أنفسنا السؤال الصعب: عندما يقول يحيى السنوار "لا"، بعد أن قال نتنياهو "نعم" - والتظاهرات هي ضد نتنياهو. هل سيدفع هذا بالسنوار إلى إبداء

مواقف أكثر ليونة، أو يقول لنفسه أنه يجب عليّ الصمود أكثر. الإجابة واضحة. إذاً، لماذا نفعل هذا بأنفسنا؟

- هناك ادعاءات صحيحة بشأن فرقة الأبواق التي تقود معركة ضد عائلات الرهائن. إلا إن هذه الفرقة لا تعمل وحدها. والحملة من أجل الرهائن تتحول أيضاً إلى معركة سياسية. وكلما تركزت أكثر على ننتياهو، وعندما تتداخل الحملة من أجل المخطوفين مع حركة الاحتجاجات القديمة لإسقاط الحكومة – فإنها تصبح أقل فعالية وأكثر إثارةً للانقسامات. على ننتياهو مغادرة الحياة السياسية، هناك عدد لا يحصى من الأسباب. لكن في إطار المسار الحالي، حتى قضية الرهائن تحولت إلى خلاف سياسي، وبدلاً من التشديد على حقيقة أن كل السياسيين القياديين في إسرائيل يعارضون الخنوع لـ "حماس"، نخوض حرباً تحمّل ننتياهو المسؤولية.
- السنوار يريد خضوع إسرائيل. الرهائن هم حزام الأمان الخاص به. التوجه العام هو تقديم "القليل من التنازلات"، وسنحصل على صفقة. كما يبدو، هذا وهم إضافي يذكّرنا بمبادرات السلام الدولية والإسرائيلية. أتريدون دولة؟ خذوا دولة. تريدون حدود الـ 67 – خذوا حدود الـ 67، والإجابة لا. المرة تلو الأخرى، كان يبدو أن هناك اقتراحات لا يستطيع الفلسطينيون رفضها، وقدمنا مزيداً من التنازلات. لكنهم رفضوا. لم يوفروا فرصة لرفض الفرصة، لقد عملوا ضد مصالحهم. إنهم يريدون دولة، هذا ما أردنا تصديقه. والمرة تلو الأخرى، تبين أننا أخطأنا، فهم لا يريدون دولة، بل أرادوا خضوعاً، وكان اسمه "حق العودة".
- الآن، حان دور السنوار. لا يريد صفقة، يريد إخضاعنا. لكننا مرة أخرى نفشل في فهم النظرية. السنوار يعلم بأن الضغط الأميركي مستمر. ويعلم أيضاً بأن على إسرائيل احتلال رفح، وهذا سيكون مصيدة استراتيجية بسبب الأزمة الإنسانية التي لا يمكن منعها. ويريد أن ندخل في هذه المصيدة. صحيح أن الضغط العسكري يلحق الضرر بـ "حماس"، ويفكك مزيداً من قدراتها العسكرية. لكن في نظر السنوار، وبحسب منطقته، كلما سقط قتلى فلسطينيون أكثر، وكلما انتشرت صور الدمار في العالم – كلما كان وضعه أفضل.

● إنه يفكر استراتيجياً. ويعلم بأنه يلحق ضرراً فادحاً بمكانة إسرائيل في العالم. إنه يعلم بأنه يزيد في حدة معاداة السامية، ويأمل بإلحاق الضرر باتفاقات أبراهام. هو يريد أن يحول إسرائيل إلى جنوب أفريقيا، ولا مشكلة لديه في خسارة المعركة تلو الأخرى، لأنه يعتقد أنه ينتصر فيها. وها نحن أمام عملية تحرير رهينتين إسرائيليتين، والعناوين في العالم لا تتطرق إلى النجاح الإسرائيلي، إنما بشكل أكبر إلى الادعاء الفلسطيني بشأن سقوط 60 قتيلاً.

● إسرائيل كانت تستطيع، وكان عليها أن تعلن إجراء مزيد من الهدن، وترك السنوار يرفض. إلا إن إسرائيل، وليس بنيامين نتنياهو فقط، إنما الإجماع، اختار "استراتيجية المطرقة" الناجعة عسكرياً، لكنها تضر بإسرائيل دولياً. الطاقم المسؤول عن الرهائن دخل أيضاً إلى المصيدة نفسها. في الأسابيع الأولى، فعلت عائلات الرهائن ضغطاً عبر المجتمع الدولي، هذا كان الاتجاه الصحيح. وأدى إلى نتائج، إلا إن الاتجاه تحول. لقد قلبوا الصورة، وبدلاً من اتهام السنوار - اتهموا نتنياهو. بما معناه - اتهمنا أنفسنا. معركة كهذه تقوّي السنوار. هذه ليست الطريق الصحيحة، وليس بهذه الطريقة نقترّب من صفقة رهائن، بل نبُعدها.

د. يوئيل غوجانسكي، مدير قسم الدراسات الإقليمية ورئيس برنامج دراسات الخليج في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، منسق موضوع العلاقات الإيرانية - الخليجية في قيادة الأمن القومي التابعة لديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي؛ وكوبي ميخائيل، باحث في معهد دراسات الأمن القومي ورئيس تحرير نشرته الدورية الصادرة بعنوان "إحاطة استراتيجية"، يعمل أستاذاً في المركز الدولي للإنفاذ والأمن في جامعة South Wales، وشغل في السابق منصب نائب المدير العام لدائرة الشؤون الفلسطينية في وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية.

"مباط عال"، العدد 1828، 2024/2/13

آن الأوان لإطلاق مبادرة عربية جديدة

• في سنة 2002، أعلنت الجامعة العربية خطة سلام في الشرق الأوسط، في مؤتمرها الذي عُقد في بيروت، والتي قدّمها ولي العهد والحاكم الفعلي للسعودية، آنذاك، الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الخطة معروفة باسم مبادرة السلام العربية، وحددت مبادئ لتسوية سياسية بين إسرائيل وكافة الدول العربية. كما تضمنت المطالبة بانسحاب إسرائيل من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، بالإضافة إلى المطالبة بعودة هضبة الجولان إلى سورية، ومناطق شبعاً وتلال كفرشوبا إلى لبنان. كما نصّت المبادرة على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين "بطريقة عادلة ومتفق عليها"، بموجب القرار رقم 194، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (مع التشديد على رفض الدول العربية لتوطين اللاجئين). وتعهدت الدول العربية إقامة "علاقات طبيعية" مع إسرائيل، بعد انسحاب هذه الأخيرة من جميع الأراضي المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية، إلى جانب تعهدها تبني مبدأ إنهاء الصراع. أمّا التفسير الإسرائيلي المتشدد لعبارة "علاقات طبيعية"، فقد تمثّل في أن هذا المصطلح ضبابي، وهو لا يتطابق مع مصطلح "تطبيع".

- وبعد مرور 22 عاماً على المبادرة، بشكلها الإعلاني على الأقل، فهي لا تزال موضوعاً على الطاولة بالنسبة إلى السعودية. كما أن الموقف الرسمي للولايات المتحدة يقول إن "اتفاقيات أبراهام" ليست بديلاً من حل النزاع. أما الآن، وفي ظل الحرب والموجة المتعاضمة المناهضة لإسرائيل، لقد أصبحت الرياض أكثر التزاماً بفكرة الدولة الفلسطينية، كما يظهر ذلك في الصحافة السعودية والتصريحات الصادرة عن المسؤولين في المملكة...

اتفاقيات أبراهام

- يضع نتنياهو هدفاً طموحاً آخر إلى جانب هدف كبح المشروع النووي الإيراني، هو إرساء السلام مع السعودية. ما من شك في أن هذا الهدف ممكن التحقق. بسبب مكانة المملكة كحارسة للأماكن المقدسة في الإسلام، ومكانتها الرائدة في العالم العربي. لذا، فإن عقد معاهدة معها سيمنح الشرعية لمزيد من العلاقات بين إسرائيل ودول عربية وإسلامية أخرى. كما أن الاقتصاد السعودي هو الاقتصاد الأكبر في الشرق الأوسط، والسوق السعودية تنطوي على احتمالات هائلة بالنسبة إلى الشركات الإسرائيلية في مختلف المجالات. السر المفضوح في الشرق الأوسط هو أن هناك علاقات أمنية صامتة بين السعودية وإسرائيل. فضلاً عن أن السعودية تحقق تقدماً علنياً في سعيها للمصالحة مع إسرائيل، ولو بصورة بطيئة وتدرجية، بما يمكن توصيفه بـ "التطبيع الزاحف". إلا إن المسؤولين السعوديين، لكي يتحدثوا بصورة علنية عن العلاقات، يؤكدون الحاجة إلى التقدم في اتجاه إقامة دولة فلسطينية، إلى جانب حديثهم عن التزامهم بمبادرة السلام العربية.

- صحيح أن "اتفاقيات أبراهام" عكست، فعلاً، تحسُّن المكانة الإقليمية الاستراتيجية لإسرائيل، بل راكمتها، في ظل انتهاء مفعول المطالب المقدمة في مبادرة السلام العربية، كشرط للتطبيع مع إسرائيل، إلا إن الافتراض القائل إن تحقق السلام بين إسرائيل والدول العربية لم يعد مرتبطاً بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ثبت عدم صحته، على الأقل بالنسبة إلى السعودية. بعد مرور ثلاثة أعوام على توقيع اتفاقيات أبراهام، يتضح أن القضية

الفلسطينية لا تزال على جدول أعمال العالم العربي، وخصوصاً على المستوى الشعبي، فالدعم الفلسطيني لدى الشعوب العربية شديد الوضوح. وهكذا يتضح أن التقدم في العملية السياسية سيساعد كثيراً في الدفع في اتجاه التطبيع، وتوسيع سيروراته.

● إن السعودية التي لعبت دور المتلقي على مدار سنوات، بشأن تطبيق المبادرة، عادت لتكرر بصورة أوضح، منذ توقيع "اتفاقيات أبراهام"، التزامها بمبادرة السلام العربية، وربما يكون سبب ذلك سعيها لتهدئة الانتقادات الموجهة إليها. لقد شدد الملك السعودي في تصريحاته على الحاجة إلى التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني في إطار مبادرة السلام العربية، وربط بين الأمر وبين التطبيع مع إسرائيل. يبدو أن الملك وولي العهد شريكان في الموقف الذي يفيد بأن المملكة لا يمكنها تجاهل المبادرة التي قامت هي نفسها بصوغها، مع التقديرات بأن ولي العهد أكثر براغماتية من والده فيما يتعلق بالعلاقات بإسرائيل، وهذا يستند إلى التصريحات الصادرة عن الرجل خلال مقابلاته في وسائل الإعلام، ولقائه نتيناهو مرة واحدة على الأقل في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

هل ظلت مبادرة السلام العربية على علاقة بالواقع

● على الرغم من أن مبادرة السلام العربية شاملة، وهي تشمل أيضاً مسألة النزاع الحدودي بين إسرائيل وسورية، وبين إسرائيل ولبنان، فإن جوهر هذه المبادرة يتمحور حول المسألة الفلسطينية. على مدار الأعوام الماضية في الشرق الأوسط، برز واقع يتمثل في أن عمليات التطبيع لا تُعتبر بديلاً من التقدم الحقيقي في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، في نظر السعودية والدول التي وقّعت اتفاقيات أبراهام. كما أن السعودية لا تزال تصرّ على اعتبار التقدم في المسار الفلسطيني شرطاً للتطبيع مع إسرائيل، وهذه هي حال غيرها من الدول الموقّعة لهذه الاتفاقيات، وأبرزها الإمارات التي تواصل الطلب، علناً، بالتقدم في مسار التفاوض مع الفلسطينيين من أجل تسوية النزاع. بل إن الإمارات تعلن أن الحرب الدائرة في غزة هي نقطة

تحوّل مفصلية، وأنها بعكس ما كان سائداً في السابق، تنطوي على إمكانات تطوير وترسيخ لاتفاقيات أبراهام، من خلال إقامة الدولة الفلسطينية.

● يجب أن يتم ترسيخ المقولة التي كتبها الأمير السعودي تركي الفيصل في مقاله المنشور في صحيفة "هآرتس"، ومفادها أن المبادرة العربية ليست سوى أساس للمفاوضات، وهي ليست أمراً مُنزلاً، أو إملاءً قسرياً، بل يمكن تكييفها، بحيث تشمل أي اتفاقات يتم التوصل إليها بين الإسرائيليين والفلسطينيين". هذه المقولة يجب تثبيتها كأساس متفق عليه بشأن المبادرة العربية...

● في ضوء ذلك، المطلوب قيام إسرائيل بإعادة النظر في مبادئ المبادرة، والتي قد تتكامل مع رغبة سعودية متجددة في قيادة العالم العربي، ومع رغبة ولي العهد والحاكم الفعلي محمد بن سلمان في تعزيز مكانته داخل المملكة، وعلى الساحتين الإقليمية والدولية، وأن يُنظر إليه كلاعب عملي وإيجابي

توصيات سياسية

● موقف الدول العربية من القضية الفلسطينية، المستند إلى حل الصراع، وفقاً لمبدأ الدولتين، منصوص عليه في مبادرة السلام العربية. تمثل هذه المبادرة، عملياً، إعلان مبادئ للتفاوض والتسوية السياسية، فإذا تم التوافق على ذلك، فإنه سيتيح حيزاً مريحاً للمناورة، وتفسيرات مريحة أكثر لإسرائيل، والتوصل إلى حلول عملية.

● على سبيل المثال، على الرغم من أن مصطلح "حق العودة" غير مذكور في المبادرة، وتم استبداله بالقول إن "حل قضية اللاجئين الفلسطينيين" هو أمر يجب "التوافق عليه"، فإن حل مسألة اللاجئين مشروطة بالتفاهم مع إسرائيل، من هنا، يجب القول إن العودة يجب ألا تتم إلى داخل أراضي إسرائيل السيادية نفسها، إلى جانب ربط هذا بالمطالبة بحل مشكلة اللاجئين اليهود الذين فروا من الدول العربية. مثال آخر، على الرغم من خلو المبادرة من مطلب إزالة جميع المستوطنات في الضفة الغربية، فإن

مطلب العودة إلى حدود الـ 67 من دون ذكر فكرة تبادل الأراضي، يعني، عملياً، إخلاء جميع المستوطنات. لذلك، لا بد من المطالبة بإدراج مبدأ تبادل الأراضي من أجل ضمان المرونة في التسويات التي تضمن بقاء الكتل الاستيطانية المتاخمة لإسرائيل، ضمن السيطرة الإسرائيلية.

● إن إعلان إسرائيل المتجدد أن المبادرة العربية تشكل أساساً للمفاوضات، إلى جانب استعدادها العملي لتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية المجددة/المعدلة، واستئناف المفاوضات السياسية معها، أمور كلها ستندرج ضمن رؤية الرئيس بايدن بشأن إنشاء بنية إقليمية جديدة تركز على عملية التطبيع بين إسرائيل والسعودية، كلبنة إضافية ومهمة في اتفاقيات أبراهام التي سيكون من الممكن في إطارها أيضاً إنهاء الحرب في غزة والتقدم في الساحة الفلسطينية، بعد انتهاء دور "حماس" ككيان سلطوي وسيادي...

● لكي تتمكن السعودية من توقيع معاهدة سلام كاملة مع إسرائيل، فإنها ستطلب من إسرائيل مقابلاً كبيراً في مجال حل الدولتين، وفقاً لمبادئ المبادرة العربية. أمّا إسرائيل، من جانبها، فهي سترغب في إجراء تعديلات على المبادرة، فالواقع الآن مختلف عما كان عليه في سنة 2002. وبناءً عليه، فإن إطلاق مبادرة سلام عربية جديدة، بعد عقدين على نشر المبادرة العربية السابقة، وبعد ثلاثة أعوام على توقيع اتفاقيات أبراهام، قد يكون مفيداً لإسرائيل، وخصوصاً إذا كانت هذه المبادرة ملائمة للرؤية الأميركية الإقليمية، وتحظى بالدعم الأميركي.

[هرتسي هليفي: في هذه الأيام الصعبة التي نستعد لاستمرار القتال طويلاً يجب على الجميع أداء الخدمة العسكرية]

”يديعوت أحرونوت“، 2024/2/14

أكد رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال هرتسي هليفي أن عملية رفح لتحرير مخطوفين إسرائيليين تثبت استعداد جنود الجيش الإسرائيلي لمواجهة أي خطر بشجاعة.

وأضاف هليفي في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام مساء أمس (الثلاثاء): ”بعد نجاح هذه العملية، من المهم تذكُّر أمرين: الأول، عندما انطلقنا إلى هذه العملية، لم نكن نعلم يقيناً ما إذا كانت ستنجح؛ الثاني، في كل أسبوع نقوم بعمليات خاصة ترتبط بالمخاطرة بالأرواح وسط ظروف معقدة، ووسط عدم اليقين الشديد، في محاولة لإعادة مخطوفين إلى ديارهم. وهذه المرة نجحنا. وكان هناك عمليات أخرى لم تنجح، ولن نتوقف عن المحاولة، وسنقوم بذلك بمسؤولية كبيرة“.

من ناحية أخرى، أكد هليفي أنه ”إذا لم نستمر في ضرب حركة ‘حماس’ بعزم، سيكون من الصعب جداً إنهاء الحرب بإعادة المخطوفين، ونحن عازمون للغاية على إعادة المخطوفات والمخطوفين البالغ عددهم 134. ولسنا بصدد التوقف، فلدينا كثير من العمل الذي يجب استكماله، سواء في مناطق لم نكن موجودين فيها، أو كنا فيها من ذي قبل، لدينا خطط، وسنختار التوقيت المناسب لتطبيقها، وطبعاً، الطرق الصحيحة أيضاً“.

وأفاد هليفي بأن الجيش الإسرائيلي يستعد لاستمرار القتال طويلاً، مؤكداً أن قيادة الجيش تقوم بتجديد القوات الإسرائيلية وتسريح بعض قوات الاحتياط التي من الممكن أن تحتاج إليها مجدداً.

كما أكد رئيس هيئة الأركان العامة أنه "في هذه الأيام الصعبة هناك شيء واحد واضح جداً، وهو أنه يجب على الجميع أداء الخدمة العسكرية". وشدد على أن توسيع مصادر التجنيد للجيش ملحة للغاية، عندما يكون هناك حاجة إلى ذلك.

وفيما يتعلق بالتجنيد للجيش الإسرائيلي، دعا رئيس حزب "يوجد مستقبل" وزعيم المعارضة الإسرائيلية عضو الكنيست يائير لبيد الوزيرين في "كابينيت الحرب" غادي أيزنكوت وبني غانتس ["المعسكر الرسمي"] إلى الانضمام إليه في معارضة مشروع قانون التجنيد الذي يعفي اليهود الحريديم [المتشددون دينياً] من الخدمة العسكرية.

وخاطب لبيد كلاً من أيزنكوت وغانتس، في تصريحات بثها عبر شريط فيديو أمس، قائلاً: "لا يمكنكم الاستمرار في الجلوس في الحكومة التي ستقر مشروع قانون التجنيد الجديد. إن كل من يؤمن بمبدأ جيش الشعب، عليه أن ينضم إلينا في المعارضة الحازمة لمشروع القانون الذي يجعل التهرب من الخدمة العسكرية قانونياً".

وفي إشارة إلى تداعيات الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة، قال لبيد: "نحن بحاجة إلى عدد أكبر من الجنود، فالجيش صغير جداً بالنسبة إلى كل التحديات التي يواجهها. وهذه هي لحظة الحقيقة بالنسبة إلى المجتمع الإسرائيلي".

وتسعى الحكومة الإسرائيلية لإقرار مشروع قانون يستثني اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية، ويزيد مدة الخدمة الإلزامية من 32 إلى 36 شهراً، مع تطبيق ذلك أيضاً على المجندين حالياً. كما يقضي المشروع بتسريح جنود الاحتياط من الخدمة في سن 46 عاماً، بدلاً من 40 عاماً، بحسب المعمول به حالياً، وأن يخدم جندي الاحتياط 42 يوماً سنوياً، بدلاً من أسبوع إلى أسبوعين حالياً.

وتضم حكومة نتنياهو حزبين من اليهود الحريديم، هما شاس ويهدوت هتوراه. ولطالما كانت مسألة تجنيد الحريديم، الذين يتهربون من الخدمة العسكرية بدعوى التفرغ لدراسة التوراة، ملفاً شائكاً في المجتمع الإسرائيلي.

[بالتزامن مع مباحثات القاهرة، الجيش الإسرائيلي ينشر شريط فيديو
يوثق وجود السنوار وعائلته في أحد الأنفاق قبل أكثر من 4 أشهر]

”معاريف“، 2024/2/14

نشر الجيش الإسرائيلي مساء أمس (الثلاثاء) شريط فيديو، قال إنه يوثق وجود رئيس حركة ”حماس“ في قطاع غزة يحيى السنوار برفقة أفراد من عائلته في أحد الأنفاق في قطاع غزة، فيما يُعتبر بمثابة ورقة ضغط، بالتزامن مع مباحثات تُجرى في القاهرة بشأن صفقة تبادل جديدة.

وقال الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي دانييل هغاري خلال عرض الفيديو: ”إن المعلومات الاستخباراتية التي بحيازتنا، ستتيح لنا الوصول إلى كبار المسؤولين في حماس والمخطوفين، ونحن عازمون على مواصلة ذلك. في الأيام الأخيرة، وفي نشاط للوحدات الخاصة، تم اكتشاف عشرات الأمتار تحت الأرض، حيث عثرنا على فيديو من كاميرا أمنية تابعة لـ حماس مثبتة في النفق. وفي الكاميرا، يظهر السنوار وهو يفرّ مع أطفاله وزوجته، بقيادة شقيقه، إلى أحد المجمعات الاستراتيجية التي بُنيت سابقاً، وذلك يوم 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023.“

وأضاف هغاري: ”إن هذا الفيديو هو نتيجة عملية المطاردة التي نقوم بها، ولن نتوقف حتى نقبض على السنوار، حياً أو ميتاً. لقد نجح الجيش في الوصول إلى معظم المجمعات الاستراتيجية تحت الأرض التابعة لـ حماس، وسنصل إلى المجمعات الأخرى أيضاً.“ هذا وجرت جولة المفاوضات في العاصمة المصرية أمس، بمشاركة مدير وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه) وليام بيرنز، ورئيس الحكومة القطرية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ورئيس جهاز الموساد الإسرائيلي ديفيد برنياع، ومسؤولين مصريين.

وفي وقت سابق أمس، نقلت وكالة ”أسوشيتد برس“ الأميركية للأنباء عن مسؤول مصري رفيع المستوى قوله إن الوسطاء حققوا ما وصفه بأنه تقدّم مهم نسبياً في

المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل و"حماس"، قبل الاجتماع الذي عُقد مساء أمس في القاهرة. كما نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مسؤول رفيع المستوى في حركة "حماس" قوله إن الحركة منفتحة على مناقشة أي مبادرة لوقف الحرب.

[وكالة "موديز" تخفض التدرج الائتماني لأكثر 5 بنوك إسرائيلية]

"معاريف"، 2024/2/14

خفّضت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني، أمس (الثلاثاء)، التدرج الائتماني لأكثر 5 بنوك إسرائيلية، وذلك بعد أن كانت هذه الوكالة خفّضت التدرج الائتماني لإسرائيل للمرة الأولى في تاريخها، ليلة الجمعة الماضية، في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة.

وطاول قرار "موديز" أمس البنوك الإسرائيلية الخمسة التالية: "هبةوليم"، و"ليئومي"، و"ديسكونت"، و"مزراحي"، و"هبنلومي". ويقضي القرار بخفض تدرجها الائتماني من A2 إلى A3.

وكانت وكالة "موديز" الأميركية خفضت في نهاية الأسبوع الماضي التصنيف الائتماني لإسرائيل درجة واحدة، من A1 إلى A2، بسبب تأثير الحرب المستمرة التي تشنها على حركة "حماس" في قطاع غزة منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها إسرائيل تخفيضاً في تصنيفها الائتماني. وقبل ذلك، وضعت "موديز" تصنيف إسرائيل الائتماني تحت المراقبة منذ يوم 19 تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد 12 يوماً من اندلاع الحرب.

وفي تقريرها، انتقدت وكالة "موديز" الحكومة الإسرائيلية لرفضها أي خطط بعيدة المدى لليوم الذي يلي الحرب، والتي يمكن أن تساهم في تحسين الأمن لإسرائيل، وتقود الاقتصاد الإسرائيلي إلى طريق الانتعاش. وقالت الوكالة إنها ستعمل على تثبيت التوقعات الائتمانية لإسرائيل، إذا كان هناك دليل على أن المؤسسات

الإسرائيلية قادرة على صوغ سياسات تدعم انتعاش الاقتصاد والمالية العامة واستعادة الأمن في أثناء التعامل مع مجموعة واسعة من أولويات السياسة العامة.

[الولايات المتحدة تُراجع تقارير تفيد بأن إسرائيل ألحقت أذى بالسكان المدنيين في حربها في قطاع غزة]

”يديعوت أحرونوت“، 2024/2/14

قال الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر إن الولايات المتحدة تُراجع تقارير تفيد بأن إسرائيل ألحقت أذى بالسكان المدنيين في حربها في قطاع غزة.

وأضاف ميلر في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في سياق مؤتمر صحفي عقده مساء أمس (الثلاثاء)، أن الولايات المتحدة تسعى لإجراء تقييم وافٍ للتقارير بشأن تضرر السكان المدنيين على أيدي من وصفهم بأنهم ”متلقون مصرح لهم بالحصول على معدات دفاعية مقدمة من الولايات المتحدة في أنحاء العالم“.

وأشار ميلر إلى أن هذه العملية جارية بموجب دليل خاص بشأن ارتكاب حوادث إضرار بالمدنيين، أصدرته وزارة الخارجية الأميركية لتقييم وقائع في الصراع الدائر حالياً بين إسرائيل وحركة ”حماس“.

ولم يحدّد ميلر متى بدأت العملية، كما لم يذكر عدد الحوادث التي يتم النظر فيها، غير أن مصدراً مطلعاً على العملية قال إن الوزارة تبحث فيما لا يقل عن 50 حادثة تم التبليغ عنها، وجرى فيها إلحاق أذى بالسكان المدنيين.

وقال ميلر: ”يجب أن أؤكد أنه ليس المقصود من هذه العملية أن يكون هناك آلية استجابة سريعة، بل إن ما يُراد بها هو إجراء تقييم منهجي لوقائع إلحاق الضرر بالسكان المدنيين وتطوير استجابات مناسبة من أجل الحدّ من خطر تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل، ولجعل الشركاء ينفذون عمليات عسكرية، وفقاً للقانون الإنساني الدولي“.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء 2024، العدد 137

عدد خاص: سلام لغزة

قائمة المحتويات

افتتاحية

أين تقع غزة؟ الياس خوري
غزة: القلب المفتوح عبد الرحيم
الشيخ

مداخل

ثم جاء الطوفان: العالم قبل عبور تشرين وبعده سيف
دعنا
إرشادات غزة: عن نهاية الحكم الاستعماري سامرة إسمير

حوارية

فلسطين من القدس إلى غزة خالد عودة الله
محور (الأسرى والحرية)
الحرية المقبلة: تحطيم العبودية وتبييض السجون خالدة
جرار

الأسرى الفلسطينيون وحالة الطوارئ الإسرائيلية عبير بكر
محور (الإعلام والسردية)

تغطية فلسطين رولا سرحان
إعلام في خدمة الخطة العسكرية للحرب رامي
منصور

محددات بناء سردية مناهضة للدعاية الصهيونية

المخادعة نهوند القادري - عيسى
موقف المثقفين والأكاديميين الفرنسيين: أصوات شحيحة
بين الصمت والخوف أنس العيلة

محور (الإعمار والعمارة)

تربية الأمل: نفع في غزة ما يفعله العاطلون عن العمل خلدون بشارة
توظيف أدوات الواقع الغامر في توثيق جغرافيا جرائم الحرب
في قطاع غزة نسرين زاهدة

محور (الاجتماع والثقافة)

قراءة سوسيو - تاريخية للمقاومة في غزة أباهر السقا

